

## طغيان الثانوي

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب دورة اجتماعاته العادية في ١٩٩٠/٣/٩. وقد ترأس الدورة رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، حيث ترأس دولة فلسطين الدورة الحالية للمجلس. وبحث الوزراء في موضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين والعلاقات العربية - العربية ومسألة نقل مقر الجامعة العربية (فلسطين الثورة، نيقوسيا، العدد ٧٨٩، ١٩٩٠/٣/١٨، ص ٧). ولاحظ المراقبون ان اهتمام وزراء الخارجية العرب تركز على موضوع نقل مقر الجامعة الى القاهرة والقضايا الادارية المترتبة على ذلك. وحين توصلوا الى اتخاذ القرار بهذا الشأن، غادر الوزراء تونس، وتركوا لمساعدتهم مسألة البحث في القضايا الأخرى التي كانت مدرجة على جدول الأعمال، والتي كان منها البحث في نشاط وفود دعم الانتفاضة وخطة عملها. وقد علق أحد المراقبين العرب على ذلك بالقول: «هذه التفاهة يجب وقفها... ان ثمانية وزراء [خارجيات] عرب يتدافعون ليكونوا اعضاء في وفد يوجب عواصم العالم بحثاً في وقف هجرة اليهود الى فلسطين، وهي المسألة التي اعتبرها هؤلاء الوزراء أنفسهم 'بخطورة انشاء دولة اسرائيل نفسها'، وتتخذ المواعيد في موسكو وديبلن... وواشنطن، وعشيرة الموعد يتخلف الوزراء جميعاً عن الحضور... [و] يؤتى بوزير ماليزي وبآخر كويتي لدعم الموقف العربي من الموضوع نفسه في مجالس الأمن، ولا يتكلف الوزراء العرب عبء السفر الى نيويورك... ١٩ وزيراً للخارجية تناسوا اهتماماتهم وجاءوا يبحثون في تعويضات السواقين وترقيات الموظفين... وعندما انتقل الحديث [الى] موضوع هجرة اليهود السوفيات في [الى] موضوع لبنان... تذكروا ما تركوا من أعمال خطيرة في بلدانهم، فسارعوا... للعودة. وعندما فتح أمر المواضيع المهمة فعلاً، كان هناك وزير واحد من أصل الأبطال التسعة عشر لا يزال في القاعة... هذا ليس عملاً عربياً مشتركاً؛ هذه ابلت جامعة عربية؛ هذا ليس موقفاً تضامنياً، والكرة، الآن، بوضوح، في ملعب الملوك والرؤساء... [ف] ان تصبح وسيلة العمل العربي المشترك (التي هي الجامعة) [الأقواس

في الأصل] هي محور الاهتمام العربي الوحيد؛ وأن تتحول الادارة الى غاية في حد ذاتها، فذلك يعني فقط انه لم يعد في عالم اليوم عرب يهتمون بغير القشور، أو ربما، والطامة أعظم، انه لم يعد هناك من عرب بالمطلق» (مخسان سلامة، الحياة، ١٩٩٠/٣/٢٠، ص ٩).

وقد أشار قرار نقل مقر الجامعة العربية من تونس الى القاهرة خلافاً تركزت فيما بين تونس، المقر الحالي للجامعة، والقاهرة، في أثناء النقاش في مجلس وزراء الخارجية العرب، تمت تسويته بالاتفاق على ابقاء بعض مؤسسات الجامعة في تونس، وجاء في القرار: «ان مجلس جامعة الدول العربية، اذ يشير الى المادة العاشرة من ميثاق الجامعة، وقرار القمة العربية التاسعة للعام ١٩٧٨، يقرر: ١ - الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة في دورة ايلول (سبتمبر) المقبل؛ ٢ - انشاء مركز آخر للجامعة في تونس؛ ٣ - اعتبار تونس مقراً دائماً لكل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومجلس وزراء الداخلية العرب، واتحاد اذاعات الدول العربية؛ ٤ - استكمال بناء المركز الآخر للجامعة في تونس» (الحياة، ١٩٩٠/٣/١٢). وقد اعتبرت صيغة القرار «حلاً وسطاً يستهدف ارضاء تونس، التي اعترضت على الطريقة التي اعتمدت في اعادة المقر الى القاهرة، والسرعة التي تعاطى بها العرب مع هذه القضية» (المصدر نفسه)، حيث قال وزير خارجية تونس، السيد اسماعيل خليل: «ان تونس رحبت بعودة مصر الى الجامعة في أيار (مايو) الماضي؛ لكنها لا ترى أي موجبات لاستعجال النقل، على الأقل لسببين: ١ - ان تونس عاصمة عربية، ولها من الحقوق ما لسواها من العواصم؛ ٢ - ان استمرار وجود مقر الجامعة في تونس لن يعرقل عملها، او يعيق تحريكها، في خدمة القضايا العربية، وانما سيعتج لها استكمال العمل الذي بداته منذ أكثر من عشر سنين في إطار المطابع المؤقت الذي حددته قمة بغداد» (المصدر نفسه)؛ وقال، أيضاً، ان القرار راعي «الاعتبار المصري والموقف التونسي والمعطى الفلسطيني الذي يعتبر ان مقر الجامعة العربية هو في خدمة القضية الفلسطينية، ولا بد من التريث قليلاً حتى تتوضح ملامح عملية السلام في